

حكومة أبوظبي

القيادة العامة لشرطة أبوظبي

قطاع الأمن الجنائي

النائب للشؤون الإدارية

مركز تنظيم إنتاجية العاملين

فرع القوى العاملة

(حقوق الإنسان في المجال الأمني)

إعداد

النقيب / حمد سالم الدرعي

2021

المقدمة

حقوق الإنسان هي الحقوق المكتسبة لكل إنسان على وجه الأرض بلا تحيز أو تمييز، وبغض النظر عن عرقه، أو جنسيته، أو جنسه، أو لغته، أو دينه، وبذلك يحق لكل فرد في العالم بأن يتمتع بالحقوق الخاصة به دون أي مساس بها بما يضمن له العيش بكرامة ومساواة، وتتمثل حقوق الإنسان في مجالات عديدة أولها الحرية؛ كحرية المعتقد وحرية الرأي والتعبير، والحماية من الاستعباد والتعذيب، وحق الحياة، وحق العمل والتعلم، وحق الحماية، والمحافظة على الحالة الاجتماعية والمتمثلة في الحصول على المنافع الخاصة بالأفراد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحقوق تعدّ مكتسبة لكل فرد في أي مكان في العالم؛ ويتم المطالبة بها تلقائياً من قبل الجهات المسؤولة أو المكلفين بالقيام بها.

كما أن حقوق الإنسان لها خصائص عدة وهي الحقوق عالميّة وغير قابلة للتصرف وقد ظهر لأول مرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948م؛ الذي وافقت جميع الدول على معاهدة واحدة على الأقل من المعاهدات الرئيسيّة التي تتعلق بحقوق الإنسان الواردة فيه، كما وافقت حوالي 80% من الدول على 4 معاهدات أو أكثر، وتتميز حقوق الإنسان بأنها غير قابلة للتصرف، ولا يمكن سحبها من الإنسان إلا في ظروف معينة؛ كتنفيذ حق حرية الشخص نتيجة اكتشاف المحكمة القضائيّة بأنه مذنب وقد ارتكب جريمة من نوع ما. الحقوق غير قابلة للتجزئة: تُعدّ جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، سواء كانت هذه الحقوق مدنيّة أو سياسيّة؛ كالحق في المساواة أمام القانون، أو الحق في حرية التعبير، أو حقوقاً اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة؛ كالحق في حرية في العمل، والتعليم، والضمان الاجتماعي، أو حقوقاً جماعيّة؛ كالحق في تقرير المصير. الحقوق متساوية وغير تمييزيّة: ينطبق هذا المبدأ على جميع الأشخاص والحرّيات؛ فهو موجود في كلّ المعاهدات الرئيسيّة التي تتعلّق بحقوق الإنسان، ويتلخّص هذا المبدأ بأن جميع الناس يُولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.

مشكلة البحث :

بيان ما انتفتت عليه بلدان العالم لتأسيس الحريات والحقوق، والاتفاق على حمايتها في جميع أنحاء العالم ولجميع الأفراد، وما اشتمل الإعلان على ثلاثين بنداً يفصل تلك الحقوق والحريات، بدايةً من حرية التعبير، وحق اللجوء، وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية؛ كحق الحصول على الضمان الاجتماعي، وحق العيش في مسكن مناسب، وغيرها من الحقوق المختلفة مع تسليط الضوء على كل هذه الأمور وبيانها .

أهداف البحث :

- 1- بيان حق المساواة والحماية من التمييز حق الحياة والحرية والأمن الشخصي. الحق في المأكل والسكن.
- 2- بيان حرية الاعتقاد والدين و حق الصحة والعلاج وحق التعلم وحق العمل الحق في مستوى معيشي مناسب.
- 3- بيان الحق في حرية التعبير بيان الحق في حرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات المستقلة.
- 4- بيان حق الحماية من التعذيب، والحماية من المعاملة اللاإنسانية.
- 5- بيان حق المساواة أمام القانون، وفي المحاكمات العادلة.

أهمية البحث :

أولاً الأهمية العلمية

تبرز الأهمية العلمية للبحث من خلال تسليط الضوء على النظام الأمني الخاص بحقوق الإنسان مع بيان أن حقوق الإنسان تكمن في كونها تضمن الحد الأدنى والضروري لعيش الإنسان بكرامة سواءً على مستوى حاجاته الأساسية؛ كالطعام، والسكن، والتعلم؛ الذي يقود به إلى الاستفادة من الفرص المتاحة له، أو على مستوى حرياته؛ كحرية اختيار أسلوب الحياة، وحرية التعبير، وحرية اختيار التوجهات السياسية التي يرغب الفرد بدعمها، وبذلك يضمن تأمين كل تلك الحريات للأفراد الحماية من الاعتداء والاضطهاد من قبل أي جهة أقوى أو أعلى سلطة منهم.

ثانيا: الأهمية العملية:

يبدو أن الأهمية العملية لهذا البحث هي فهم هذه الأنواع الخاصة بالنظم الشرطية والأمنية الخاصة بحقوق الإنسان وزيادة الوعي بين جميع أفراد المجتمع حول حرية التعبير وفهم هذه الأمور .

حدود البحث :

الحدود الزمانية : الفترة الزمانية التي كلفت بها في إعداد البحث

والحدود المكانية : المكتبات العامة التي تم البحث فيها من أجل البحث

منهج البحث :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإجراء هذه البحث ، وذلك لدراسة ما يخص حقوق الإنسان من ناحية الحرية والأمن ودور العمل الشرطي نحو هذه الحقوق وذلك من خلال تحديد هذه القضية الخاصة بحقوق الإنسان ، حيث تهدف إلى تقوية الجهود المبذولة من وزارة الداخلية والنظام الشرطي مع بيان والنتائج المترتبة على من هذا البحث والتوصيات اللازمة، وللوصول إلى النتائج المرجوة سيتم استخدام الكتب والدراسات السابقة والدوريات والمراجع المطلوبة.

هيكل البحث:

يتكون البحث من مبحثين كل مبحث يشمل أربعة مطالب كل مطلب منها أتحدث فيه عن النقاط التي كلفت فيها في هذا البحث

المبحث الأول

حقوق الإنسان ودورها

المطلب الأول نبذة تعريفية عن حقوق الإنسان :

حقوق الإنسان ليس هناك اتفاق على مصطلح واحد لحقوق الإنسان، بل هناك مصطلحات عدة تستخدم للدلالة عليها، منها: حقوق الإنسان، الحقوق الإنسانية حقوق الشخصية الإنسانية، ولكن أكثر المصطلحات شيوعاً منذ القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، هو مصطلح حقوق الإنسان، كما اختلف الباحثون في تعريفاتهم لحق الإنسان .

تعريف حقوق الإنسان: هي تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان، لمجرد كونه إنسان، وهذه الحقوق يُعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين فهي تسبق الدولة وتسمو عليها.

تعريف آخر لحقوق الإنسان: هي مطالب أخلاقية أصيلة وغير قابلة للتصرف مكفولة لجميع بني البشر بفضل إنسانيتهم وحدها، فُصِّلت وصيغت هذه الحقوق فيما يعرف اليوم بحقوق الإنسان.

تعريف ثالث: هي الحقوق التي تهدف إلى ضمان وحماية معنى الإنسانية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تطور مفهوم حقوق الإنسان:

أولاً: حقوق الإنسان في الحضارات القديمة:

الحضارة الإغريقية:

أهم ما عرفته الحضارة الإغريقية هو حرية المشاركة في الحكم وعلى اعتبار أن الديمقراطية هي أسلوبهم الأمثل للحكم كانت نظرتهم للإنسان أنه الأصل في كيان الدولة، إلا أنه لم يكن يعترف للفرد بالحرية الشخصية ولا للجميع بممارستها ولكن مفهوم الحرية في ديمقراطية أثينا تختلف عن مفهوم الحرية في الديمقراطيات المعاصرة فالحرية عند قدماء الإغريق كانت تعني حرية المواطن بصفته عضواً في المجتمع دون أن يمتاز بالحريات المدنية الحديثة مثل الحرية الشخصية وحرية التملك وحرية العقيدة وحرية السكن.

الحضارة الرومانية:

كانت الحرية عند الرومان تعني المشاركة في الحياة السياسية، على خلفية الحكومة الشعبية التي يشارك فيها جميع الأفراد ، ولقد عرفت الحضارة الرومانية الملكية الفردية والجماعية للأرض ، أما الحرية الدينية فكانت معدومة وكان الانتخاب عندهم هو أساس اختيار الحاكم، ولا يشارك في العملية إلا الأحرار الأثرياء ، وكان المجتمع مقسم إلى طبقتين طبقة الأشراف وطبقة العامة ، ولا توجد مساواة بينهم أمام القانون ، كما كانت المرأة لا تملك أي من هذه الحقوق.

ثانياً: حقوق الإنسان في الديانات السماوية:

حقوق الإنسان في الديانة اليهودية : غرس الدين اليهودي في أصوله المبكرة في أتباعه اعتبارات المصلحة الوطنية وقواعد رعاية الناس ومصالحهم ، ودعا إلى معاقبة الفضيلة وعقاب الرذيلة. المساواة مع البشر ، وهي شكل من أشكال انتهاك حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان في الديانة المسيحية: كان الدين المسيحي دعوة دينية بحتة ، ولم يكن يهتم بأي نظام حكم يفضله. كان راضياً بإعلان حرية العقيدة وطلب التسامح والمحبة. كان يهدف إلى تحقيق مُثل عليا ، وكان أهم ما أكدته تكريم الإنسان على أساس المحبة والاحترام والتقدير ، لأنه خلقه الله الذي أبرزه بها. تشمل الكرامة والأخوة والمحبة في المسيحية المساواة والحقوق واحترام شخصية الإنسان.

حقوق الإنسان في الديانة الإسلامية: لقد أقر الإسلام بالحقوق والحريات العامة لجميع الناس بدون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، وعليه فإن الإسلام يعتبر حقوق الإنسان " أزلية " ولا يستغني عنها لأن الله هو الذي منحها للبشر، والشريعة الإسلامية قامت بالتوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية، ومن المبادئ والأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي في الإسلام هي العدالة والحرية والمساواة القائمة على الإنصاف ، كما أن الأحكام التي جاء بها الإسلام ترتقي بمكانة

الإنسان الذي كرمه الله ، لذا فهي أحكام عامة ومطلقة صالحة لكل زمان ومكان مما جعلها من أسس النظام السياسي والاجتماعي والمكون الأساسي لأركان الدولة التي تهدف إلى التنمية الشاملة للإنسان، وكما قال محمد الغزالي : "حقوق الإنسان في الإسلام ليست منحة من الملك ولا الحاكم أو إقرار صادر من سلطة محلية أو منظمة دولية و إنما هي حقوق مصدرها إلهي ملزمة لا تقبل النسخ ولا التعطيل ولا التغيير أو التنازل عنها.

خصائص حقوق الإنسان:

يمكن سرد أهم خصائص حقوق الإنسان فيما يلي :

1 حقوق الإنسان لا تُشتري أو تُكتسب أو تُورث. إنهم ببساطة ينتمون إلى الناس لأنهم بشر. حقوق الإنسان متصلة في كل فرد.

2 حقوق الإنسان هي نفسها لجميع البشر ، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي. لقد ولدنا جميعاً أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. حقوق الإنسان عالمية وعالمية. لا تتعارض حقوق الإنسان مع فكرة التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية.

3- لا يجوز نزع حقوق الإنسان. لا يحق لأحد أن يحرم شخصاً آخر من حقوق الإنسان ، حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده أو عندما تنتهكها تلك القوانين. حقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف.

4 حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة.

مصادر حقوق الإنسان:

تتعدد مصادر ومنابع حقوق الإنسان لتشكّل هذا التيار الذي يسعى لحماية الإنسان في كل زمان ومكان و يمكن تلخيصها في ما يلي:

لصكوك العالمية: وهي الصكوك التي تتسع دائرة خطابها لتشمل الأسرة الإنسانية الدولية بأسرها. ومن أمثلة هذه الصكوك ما صدر ويصدر عن (الأمم المتحدة) من إعلانات واتفاقات وعهود لحماية وتطوير حقوق الإنسان، بدءاً من ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي هو أساس لحقوق الإنسان جميعها. كما جاءت أهداف الأمم المتحدة لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

ويأتي في مقدمة المصادر العالمية لحقوق الإنسان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948. هذا الإعلان وإن كان ذو طابع أدبي غير ملزم إلا أنه من المستقر عليه

دولياً أن مبادئ هذا الإعلان تدخل في قواعد القانون الدولي العرفي التي استقرت في وجدان وضمير البشر، وتعتبر قواعد دولية أمره لا يجوز انتهاكها بصرف النظر عن قبول الدول به من عدمه.

المواثيق الإقليمية : وهي تلك المواثيق التي تخاطب نطاقاً إقليمياً محدداً أو مجموعة جغرافية خاصة غالباً ما يجمعها جامع ثقافي متميز عن غيرها رغبة من تلك المجموعات في التأكيد على الحقوق المنصوص عليها في المواثيق العالمية وإكسابها طابعاً إلزامياً إقليمياً أكثر إلزامية مما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية، بالإضافة إلى تضمين المواثيق الإقليمية حقوقاً جديدة لم تتضمنها المواثيق العالمية استجابة لاعتبارات الخصوصية الثقافية الإقليمية.

المصادر الوطنية: وهي التشريعات الوطنية التي تنص على مبادئ حقوق الإنسان. وتأتي في مقدمة هذه المصادر الدساتير الوطنية التي لا يخلو أي منها من فصل خاص بالحقوق والحريات الأساسية. وتتوزع مبادئ حقوق الإنسان بين مختلف فروع التشريع العادي. فقانون العقوبات يضع النصوص العقابية التي تجرم انتهاكات حقوق الإنسان وتعاقب عليها.

المطلب الثاني: التوازن بين حق الإنسان في التعبير والمساس بالقيم والثوابت الدينية وانعكاساته على الاستقرار الأمني.

أهمية حرية التعبير إن الحق في حرية التعبير مكرس في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، التي تنص على أوسع معاني لمصطلح حقوق الإنسان التي نتمتع بها جميعاً. في وقت لاحق ، تمت حماية هذه الحقوق قانوناً من خلال سلسلة من المعاهدات الدولية والإقليمية.

لطالما كان الدفاع عن حرية التعبير جزءاً أساسياً من عمل منظمة العفو الدولية وهو أمر بالغ الأهمية لمحاسبة الأقوياء. حرية التعبير تدعم وتساعد على تطوير حقوق الإنسان الأخرى ، مثل الحق في حرية الفكر والوجدان والدين.

كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية تكوين الجمعيات والحق في تكوين النوادي والجمعيات والنقابات أو الأحزاب السياسية التي تختارها والانضمام إليها ؛ حرية التجمع السلمي الحق في المشاركة في المظاهرات السلمية أو الاجتماعات العامة.

تنطبق حرية الكلام أو حرية التعبير على الأفكار من أي نوع ، بما في ذلك تلك التي يمكن اعتبارها مسيئة للغاية. بينما يحمي القانون الدولي حرية التعبير ، هناك حالات قد يتم فيها تقييد حرية التعبير بشكل شرعي بموجب القانون نفسه ، مثل الحالات التي يتم فيها انتهاك حقوق الآخرين أو التي يدافعون فيها عن الكراهية والتحريض على التمييز أو العنف.

ومع ذلك ، يجب أن تكون القيود المفروضة على حرية التعبير قانونية ، وأن تحمي المصالح العامة أو حقوق الآخرين ، وأن تكون ضرورية بشكل واضح لهذا الغرض.

الدفاع عن الثوابت الدينية وعدم المساس بها :

الكفاح من أجل الحرية الدينية مستمر منذ قرون. لقد أدى إلى العديد من الصراعات المأساوية. على الرغم من أن مثل هذه النزاعات لا تزال موجودة ، يمكن القول أن القرن العشرين قد شهد بعض التطورات التي تم فيها الاعتراف ببعض المبادئ المشتركة لحرية الدين أو المعتقد. أقرت الأمم المتحدة بأهمية حرية الدين أو المعتقد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي تم اعتماده عام 1948. تنص المادة 18 منه على أن لكل فرد الحق في حرية الفكر والوجدان والدين ، وهذا يشمل حريتك في اعتناق دين وحرمتك في اعتناق أي دين أو معتقد. وأعقب انتخابه اعتماد هذا الإعلان من خلال محاولات مختلفة لصياغة اتفاقية بشأن الحق في حرية الدين والمعتقد ، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل.

كما أقر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966 ، بالحق في حرية الدين أو المعتقد ضمن الحقوق والحريات التي أقرها.

تنص المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أربع مواد في هذا الصدد ؛ لمعرفة ذلك:

1 لكل فرد الحق في حرية الفكر والوجدان والدين. يتضمن ذلك حريتك في اعتناق دين ما ، وحرمتك في تبني أي دين أو معتقد من اختيارك ، وحرمتك في إظهار دينك أو معتقدك بإخلاص وإحترام وممارسة وتدريس ، بمفردك أو مع مجموعة ، علناً أو بشكل منفصل. .

2 لا يجوز تعريض أي شخص لإكراه يحد من حريته في اعتناق دين ما أو حريته في اعتناق أي دين أو معتقد تختاره.

3 لا يجوز أن تخضع حرية الشخص في المجاهرة بدينه أو معتقداته إلا للقيود التي ينص عليها القانون والضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. البقية.

4 تتعهد الدول الأطراف في هذا الميثاق باحترام حرية الوالدين أو الأوصياء عندما يكونون حاضرين ، لضمان التعليم الديني والأخلاقي لأطفالهم وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

في سياق تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان ، تكرر الاتفاقيات الدولية الملزمة لواحدة أو أكثر من مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومع ذلك ، نظراً لتعقيد الموضوع الذي تتناوله المادة 18

من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاعتبارات السياسية المرتبطة بموضوعه ، فإن الموضوع الذي تناوله هذه المادة لم يصبح موضوع اتفاق دولي ، وبالتالي بعيد.

بعد عشرين عامًا من النقاش والنضال والعمل الجاد ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدون تصويت في عام 1981 إعلانًا بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ، المشار إليه فيما بعد باسم إعلان 1981.

انعكاس حرية التعبير على النظام الأمني :

الحق في حرية التعبير معترف به عالمياً كحق أساسي من حقوق الإنسان له أهمية قصوى. حرية التعبير هي مفتاح حقوق الإنسان الأساسية والكرامة. في الوقت نفسه ، من المقبول عالمياً أن هذا الحق ليس حقاً مطلقاً ، وأن كل ديمقراطية وضعت قيوداً على حرية التعبير ، خاصة فيما يتعلق بأمنها القومي. ما يميز العالم الغربي عن العالم العربي هو سن قوانين تحمي الدولة والفرد ، وبالتالي فإن الدولة لا تستغل غياب القوانين بقمع حرية التعبير ، ولا الأفراد الذين يستغلون الفوضى لخدمة. اهتماماتك الشخصية. ينتهي باسم الحرية. تاريخياً ، استخدمت الحكومات الأمن القومي بشكل متكرر للحد من حرية التعبير ، ولعب القضاء دوراً رئيسياً في معالجة وحل هذا التوتر من خلال موازنة الأمن القومي وحماية حقوق الإنسان ، بما في ذلك حرية التعبير. التعبير وفق شروط وبيانات معينة.

سمح العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ببعض القيود على الحقوق والحريات الأساسية ، بما في ذلك حرية التعبير ، طالما أن القانون يحدد هذه القيود لخدمة هدف مشروع محدد ، مثل حماية الأمن القومي. لا تفرض المادة 19 قيوداً على حرية التعبير ، ولكنها تحدد الشروط التي يتم بموجبها تقييد حرية التعبير بشكل شرعي. تنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على ما يلي: "الشروط التي يمكن بموجبها تقييد حرية التعبير بشكل شرعي وقانوني هي:

1 احترام حقوق الآخرين وسمعتهم.

2 - حماية الأمن القومي

المطلب الثالث حقوق الإنسان الرقمية:

يصف مصطلح الحقوق الرقمية حقوق الإنسان التي تسمح للفرد بالوصول إلى الوسائط الرقمية واستخدامها وإنشاءها ونشرها أو الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية الأخرى أو شبكات الاتصال واستخدامها ويشير هذا المصطلح بشكل خاص إلى حماية الحقوق القائمة وإنفاذها ، مثل الحق في السرية أو حرية التعبير في سياق التقنيات الرقمية الجديدة ، ولا سيما الإنترنت. الوصول إلى الإنترنت حق تضمنه قوانين مختلف البلدان.

حقوق الإنسان وشبكة الإنترنت:

تم تحديد مجموعة متنوعة من حقوق الإنسان باعتبارها وثيقة الصلة بالإنترنت. وهي تشمل ما يلي: حرية التعبير وحماية البيانات والخصوصية وحرية تكوين الجمعيات. علاوة على ذلك ، تم تحديد الحق في التعليم وثنائية اللغة وحقوق المستهلك وبناء القدرات في سياق الحق في التنمية. وُصفت حقوق الإنسان بأنها "الحلقة المفقودة" بين النهج القائمة على التكنولوجيا والمقاربات القائمة على القيم للإنترنت.

نطاق الحقوق الرقمية:

في عام 2005، نشرت مجموعة الحقوق المفتوحة في المملكة المتحدة نطاقاً للحقوق الرقمية، توثق من خلاله مجموعة المنظمات والأشخاص الناشطين في سبيل الحفاظ على الحقوق الرقمية. ويربط الشكل التوضيحي المجموعات والأفراد ومواقع الويب بمجالات الاهتمام.

وثيقة حقوق الإنترنت:

ظهر التحالف الديناميكي لوثيقة حقوق الإنترنت في إطار الاستعداد للقمّة العالمية حول مجتمع المعلومات التي عقدت في عام 2008 في ريو. وفي جزء منها، عقد التحالف منتدى حوارياً إعدادياً كبيراً حول حقوق الإنترنت في روما، في سبتمبر عام 2007.

وقد حدد المنتدى الحواري أن الهدف لم يكن تطوير وثيقة حقوق قانونية جديدة، ولكن كان يكمن في العمل على مجموعة من الإرشادات التي تفسر حقوق الإنسان الحالية فيما يتعلق بالاحتياجات والتحديات التي تواجه مجتمع المعلومات.

ويهدف التحالف إلى تخزين الوثائق الدولية لحقوق الإنسان الحالية وأن يقوم بدور منصة المشاركة من أجل تفسير محتويات وثيقة حقوق الإنترنت

يمنح العالم الرقمي المزيد منا إمكانية الوصول إلى المعلومات التي نحتاجها ، بما في ذلك الحكومات والشركات الصعبة. المعلومات قوة ، والإنترنت لديها القدرة على تمكين سبعة مليارات شخص في العالم بشكل كبير.

ومع ذلك ، تعتمد حرية التعبير اليوم في المقام الأول على الثروة والامتياز والمكانة في المجتمع. نادراً ما يكون للأغنياء والأقوياء قيود على التعبير عن آرائهم. كما أن أولئك الذين لديهم أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بهم المزودة بإمكانية الوصول إلى الإنترنت عالية السرعة لديهم إمكانية وصول أكبر إلى المعلومات من أولئك الذين يضطرون إلى المشي أميالاً للوصول إلى مقهى الإنترنت.

تحاول بعض البلدان بناء جدران حماية حول الاتصالات الرقمية المتزايدة ، أو الرد على الاحتياجات الجماهيرية في الشوارع عن طريق حجب الإنترنت ، كما هو الحال في مصر والسودان وزيمبابوي ، من بين بلدان أخرى. حاولت إيران والصين وفيتنام أيضاً تطبيق أنظمة تسمح لها بالتحكم في الوصول إلى المعلومات الرقمية. في منطقة كشمير بشمال الهند ، تعطلت اتصالات الإنترنت والهواتف المحمولة استجابةً للاضطرابات. نحن في منظمة العفو الدولية نبحث باستمرار عن طرق جديدة لمنع حجب موقعنا الإلكتروني في الصين.

تستخدم الحكومات أيضاً تقنية متطورة وخطيرة لقراءة رسائل البريد الإلكتروني للنشطاء والصحفيين ، وفتح كاميرات الكمبيوتر أو مكبرات الصوت الخاصة بهم عن بُعد لتسجيل أنشطتهم سراً. وفي عام 2014 ، أطلقت منظمة العفو الدولية وائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والتكنولوجيا الأخرى أداة بسيطة تسمى أداة تسمح للناشطين بفحص أجهزتهم بحثاً عن برامج التجسس والمراقبة.

المطلب الرابع سبل تحقيق التوازن بين مقتضيات فعالية الأداء الأمني دون المساس بحقوق الإنسان.

هناك بعض الطرق والوسائل لتحقيق التوازن بين الجهات الأمنية دون المساس بحقوق الإنسان ، والدليل على ذلك بعض الأمثلة التي أعربت عنها منظمة العفو الدولية ، حيث نظهر ما تفعله منظمة العفو الدولية لحماية حرية التعبير وعلاقتها. لميزان الأمان. وثقت منظمة العفو الدولية كيف نزل الناس إلى الشوارع في بولندا للتعبير عن آرائهم على الرغم من القوانين التقييدية ، إلى جانب زيادة مراقبة الشرطة والمضايقات والمحاكمات ، مما يهدد بقمع الحق في الاحتجاج السلمي منذ عام 2016 ، احتج عشرات الآلاف من الأشخاص على قانون قمعي ينتهك حقوق المرأة ويضعف من استقلال القضاء. تم الترحيب بالمحتجين بشكل روتيني بمظاهرات القوة والإجراءات التقييدية التي تعرض حقهم في الظهور والاستماع للخطر. ويوجد مئات الأشخاص في حجز الشرطة ويواجهون إجراءات قضائية مطولة.

بالتوازي مع تشديد القوانين التي تؤثر على ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي ، وسعت الحكومة السلطات الإشرافية لوكالات إنفاذ القانون. هناك أدلة على استخدام هذه الصلاحيات الموسعة ضد الأشخاص المتورطين في تنظيم الاحتجاجات السلمية والمشاركة فيها.

ارتفاع حاد في عدد سجناء الرأي الفيتناميين في عام 2019 ، نشرت منظمة العفو الدولية بحثاً صادماً يُظهر أن عدد سجناء الرأي المحتجزين ظلماً في جميع أنحاء فيتنام زاد بشكل كبير بمقدار الثلث ، وهو مؤشر على الحملة المتزايدة على الأنشطة السلمية للمحامين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان نشطاء إنسانيون وبيئيون ونشطاء مؤيدون للديمقراطية.

لا تزال أوضاع السجون مروعة ، مع وجود أدلة على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ، بمعزل عن العالم الخارجي والعزل ، وظروف مزرية ، والحرمان من الرعاية الطبية والمياه النظيفة والهواء النقي.

سُجن العديد من سجناء الرأي بسبب تعليقات نشرها على منصات التواصل الاجتماعي واستهدفتم باستخدام أحكام غامضة وواسعة في قانون العقوبات.

تم القبض على أحد سجناء الرأي ، تران هوانغ فوك ، ناشط بيئي ومؤيد للديمقراطية. حوكم وأدين بتهمة الدعاية المناهضة للدولة لصنعه ومشاركة مقاطع فيديو مع آخرين ينتقد فيها الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي. وحُكم عليه بالسجن ست سنوات ، تليها أربع سنوات أخرى رهن الإقامة الجبرية.

وكي يتحقق التوازن الأمني لحقوق الإنسان نبين الذي تدعو إليه منظمة العفو الدولية وهي مجموعة في النقاط الأتية :

- 1- إطلاق سراح سجناء الرأي في سائر بلدان العالم فوراً وبدون قيد أو شرط.
- 2- شطب جميع القوانين التي تجرّم الأشخاص الذين يتجرّون على الكلام أو يحتجّون سلمياً من كتب القانون.

3- عدم استخدام القوانين المناهضة لخطاب الكراهية والتحريض على التمييز والعنف لقمع المعارضة السلمية.

4- تمكين الأشخاص من الحصول على المعلومات، وتقييد إمكانية حصول الحكومات والشركات على المعلومات المتعلقة بالأفراد والمنظمات.

المبحث الثاني

المطلب الأول آليات تحقيق الموازنة بين مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب ومراعاة حقوق الإنسان.

يعتبر تحقيق التوازن بين الحق السيادي للدولة في مواجهة خطر الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ سيادة القانون أثناء إجراءات مكافحة الإرهاب ، من أهم الأسئلة المطروحة بين الدول الفقه ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان ، وهو ما أكدته بعض الدراسات ووجدت الدراسة أن هذا الموضوع تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عدة قرارات أصدرتها بعنوان حقوق الإنسان والإرهاب ، تلتها مجموعة من القرارات. بعنوان "حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب ، ستكون بلا شك ضرورية لتقييم مدى احترام الدول لمبادئ حقوق الإنسان ودولة القانون في سياق مكافحة الإرهاب ، نظرا لحجم الأخطار التي يشكلها الإرهاب ، والخسائر في الأرواح والممتلكات التي يسببها ، فقد تم تقويضها في عصرنا. في سيادة الدول ومكانتها.

وأن موضوع حماية ومساعدة ضحايا الإرهاب يثير مشاكل فقط تلك المتعلقة بتحديد الضحايا والإمكانيات والآليات المتاحة لإصلاح الأضرار التي لحقت بهم ، وأن المجتمع الدولي يولي اهتماما كبيرا لضحايا الإرهاب ، وهذا ما ظهر في المحورين الأول والرابع من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ، حيث اعتبر المحور الأول أنه استراتيجي لنزع الصفة الإنسانية عن ضحايا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ، باعتباره أحد الظروف المواتية للإرهاب. ويتعلق المحور الرابع بالإجراءات الهادفة إلى احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون ، مع التركيز على القضايا المتعلقة بحماية حقوق ضحايا الأعمال الإرهابية.

وأن المنطقة العربية عانت ولا تزال تعاني من خطر الإرهاب وتداعياته بعد أن اجتاحتها موجة ضخمة من الإرهاب المنظم الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية المسلحة التي ترتكب خلال هجماتها أشنع وأخطر الجرائم. ، بغض النظر عن أدنى مبادئ الإنسانية ، وانخفضت نتيجة لذلك أعداد لا حصر لها. وسقط قتلى وجرحى مدنيون ، مشيرة إلى أن ذلك تزامن مع تدخل قوى إقليمية ودولية تعمل على إثارة الصراعات على أسس دينية وطائفية وعرقية. بهدف واضح يتمثل في زعزعة استقرار الجيوش العربية وتدميرها ، الأمر الذي يؤدي حتما إلى إضعاف الأنظمة العربية ، وتفتيت الأمم. تتميز هذه الصراعات بالقرعة بشكل رئيسي بين القوات النظامية والميليشيات الانفصالية أو الجماعات المسلحة غير النظامية التي تستخدم الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهدافها ، ومن خلالها لا تسعى لإثارة الذعر وبث الرعب بمفردها - وهما الهدفان النهائيان للجماعة. الإرهاب التقليدي - ولكن للتقليل من هيبة الدول وسيادتها الإقليمية ، متابعة: لذلك ، لم تتردد الأمم المتحدة في اعتبار الموجة الجديدة من الهجمات الإرهابية منذ بداية هذا العقد تهديداً لوحدة أراضي الدول وأمنها. وزعزعة استقرار الحكومات.

مواجهة الإرهاب المسلح حق من حقوق الإنسان ، حيث أعربت الأمم المتحدة في العديد من قراراتها الصادرة منذ التسعينيات عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ، واعتبرت أن الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية هي أنشطة. بهدف القضاء على حقوق الإنسان ، وحث الدول على اتخاذ جميع التدابير اللازمة والفعالة لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه ، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، وفي الوقت نفسه التصدي لظاهرة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب ، تعتقد الولايات المتحدة أن الجماعات المتطرفة العنيفة تشكل تهديداً مباشراً للتمتع بحقوق الإنسان ، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الحرية الشخصية والأمن وحرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية الفكر والضمير والدين.

يمكن للإرهاب أن يحرم المواطنين من التمتع بحقوقهم الإنسانية الأساسية ويدمر الاستقرار الاجتماعي وبالتالي يفرض على الدولة التزاماً أساسياً باتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية تلك الحقوق. لذلك ، فإن أحد أهم أهداف النظام الدولي لحقوق الإنسان هو مبادرة الدول لمكافحة الإرهاب كحق من حقوق الإنسان وتعويض ضحايا الهجمات الإرهابية.

الأساس التزام الدولة بمكافحة الإرهاب يرجع إلى مصدرين أساسيين، هما:

ما يتم التعبير عنه في الوثائق الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ، وما يعبر عنه في النظم القانونية الوطنية ، وخاصة الدساتير. لقد أرست الوثائق الدولية لحقوق الإنسان المبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان ، وألزمت الدول بمراعاتها والمحافظة عليها ، ومن أهمها:

الحق في الحياة ، والحق في التمتع بالأمن الشخصي ، والمتابعة: حسب المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لكل فرد الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان ، والمادة الثالثة من الدستور. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ينص على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه. لذلك ، فإن المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، في فقرتها الأولى ، تفرض الالتزام الأساسي بحماية الحق في الحياة. ويؤكد أن الحق في الحياة هو حق أصيل لكل إنسان ، ويجب على القانون أن يحمي هذا الحق ، ولا يجوز حرمانه من الحياة بشكل تعسفي.

وأن الاستجابة الصحيحة لهذه الجماعات يجب أن تستند إلى نهج شامل لا يشمل فقط التدابير الأمنية الأساسية لمكافحة الإرهاب ، ولكن أيضا اتخاذ تدابير وقائية منهجية لمعالجة الظروف الأساسية التي تدفع الناس إلى التطرف والانضمام إلى الجماعات المتطرفة. وكان هذا النهج المعتمد في خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف ، وهنا نشير إلى التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب وأن الالتزام بمنع تهديد الإرهاب يتطلب تطوير استراتيجيات مدروسة بعناية دينية وتعليمية وثقافية. مبادرات لتحقيق نهايتها.

المطلب الثاني أبرز المبادرات المجتمعية والإنسانية لرجال الشرطة تعزيزاً لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان في العمل الأمني.

تعد مبادرة الشرطة المجتمعية لتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان التي أطلقها سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية من أهم الإنجازات الاستراتيجية لوزارة الداخلية.

كما تعد المبادرة من آخر الأنظمة الشرطية في مجال الحفاظ على سلامة المجتمع وحمايته والتواصل معه من خلال نظام شرطي يهدف إلى بناء جسر من الثقة والتعاون بين الشرطة والشعب. تحسین السلامة من خلال اكتساب ثقة أفراد المجتمع لترسيخ مظلة السلامة والأمن.

عملت الشرطة المجتمعية على نشر الوعي الاجتماعي وجمع الشرطة والمدنيين تحت مظلة واحدة ، وتفعيل دور المواطنين في منع الجريمة ، من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز السلوك الاجتماعي والمسؤولية الذاتية لأفراد المجتمع. في ظل هذا النمو السريع ، أخذت الشرطة المجتمعية على عاتقها المزيد من المهام والمسؤوليات. الاستفادة من تجارب خدمات الشرطة المجتمعية الأخرى والتدخل المجتمعي.

بدأ سر نجاحهم باعتمادهم على فرق الشرطة وضباط دعم المجتمع الذين يقومون بدوريات في الأحياء لتشكيل صلة وثيقة بين ضباط الشرطة العاديين والمجتمع المحلي ، حيث تتعامل الدوريات مع قضايا السلوك المعادي للمجتمع بشكل يومي. القيادة الخطرة ومنع الجريمة وأكثر من ذلك.

تعمل الشرطة المجتمعية ضمن وظائفها كحلقة وصل بين المجتمع والشرطة وتعمل على حل النزاعات والمشاكل الصغيرة ودياً قبل أن تتحول إلى شكاوى وقضايا ، مما ساهم في تطوير الثقافة النقابية والأمنية بين المواطن وتعزيز المجتمع الاجتماعي. دور الشرطة في ضمان الأمن والاستقرار في المجتمع من خلال الدوريات الموزعة في الأحياء والمجمعات السكنية في اقتراب بعض الظواهر السلبية مثل النزاعات التي تحدث بين الجيران ، مشاكل العزاب ، عدم التزام البعض بأخلاقيات المجتمع. المجتمع المحلي ، والنزاعات التي قد تحدث بين البائع والمشتري والزوج وزوجته والكفيل وعمالهم ، ونزاعات أخرى.

إنجازات الشرطة ومبادراتها المجتمعية في الإمارات:

نجاح شرطة مجتمع رأس الخيمة في حل 56 مشكلة أسرية ومجتمعية بطرق ودية مختلفة في مركز شرطة المعمورة الشامل برأس الخيمة قبل إحالتها إلى الجهات المختصة.

تعمل دوريات الشرطة المجتمعية كدوريات راجلة أو دورية متنقلة على متن المركبات بهدف التواصل مع جميع شرائح المجتمع.

عند الاتصال ، يعمل أفراد الشرطة المجتمعية لتحديد وتعقب واعتقال المشتبه بهم ومرتكبي الجرائم ، وتقوم الشرطة المجتمعية بإعداد تقارير عن الحوادث والأنشطة للرجوع إليها في المستقبل.

كما تقوم بمهام تنظيم المرور والسيطرة على الحشود والجمهير ومساعدة ضحايا الحوادث وغيرهم من المحتاجين للإسعافات الأولية.

بالإضافة إلى تسيير الدوريات ، تعد أنشطة التوعية المجتمعية مكوناً مهماً لأنشطة الشرطة المجتمعية في رأس الخيمة. وقد تضاعفت هذه الأنشطة منذ بدايتها. الأنشطة الاجتماعية هي جزء من خطة التوعية الشاملة التي تهدف إلى زيادة التواصل وتنقيف جميع شرائح المجتمع حول الأطر والتدابير القانونية لتحسين السلامة العامة.

كما تقوم الشرطة المجتمعية بزيارة المستشفيات وتوزيع الهدايا على المرضى وذويهم في المناسبات الوطنية والإسلامية ، حيث تساهم هذه الاحتفالات المشتركة في ترسيخ مفهوم الشرطة المجتمعية وترسيخ مكانتهم في المجتمع.

كما تعاونت الشرطة المجتمعية مع المؤسسات العقابية والمؤسسات ذات الصلة لتعزيز السلوك الاجتماعي المناسب وإدخال أحدث التطورات في عمل قوات الشرطة في البلاد.

نجاح جهود شرطة المجتمع في نشر الأمن والوعي الاجتماعي والتصدي للتحديات البسيطة التي يواجهها الأفراد والأسر ، ومساهمتها في رفع معايير السعادة الاجتماعية في دولة الإمارات.

جهود الشرطة المجتمعية لإحياء عادة المصالحة بين العائلات والأفراد في الخلافات المعروفة منذ القدم وأثر جهودهم التوعوية في إعادة ترسيخ هذه الأعراف ودورها الكبير في تماسك وتماسك المجتمع.

يُنظر إلى نجاحات الشرطة المجتمعية ، ليس مع البالغين ، ولكن مع الأطفال ، من خلال الزيارات المدرسية ، على أنها تحقق قدرًا أكبر من الفهم والوعي والوعي والإحساس بالأمن ومهارة الشرطة بين الأطفال ، مع قلوب تجاه أي عنصر يهدد حياتك. والاستقرار والطفولة والسعادة ، من أجل إقامة علاقة صداقة ومحبة بين الشرطة والأطفال ، بحيث يصبح ضابط الشرطة صديق الطفل الأول في مواجهة الجريمة وما شابهها.

لقد أمرنا ديننا الإسلامي بتحقيق قدر أكبر من التواصل بيننا وبين أطفالنا وأرحامنا وأصدقائنا ، ويسر التواصل مع التطورات التقنية من خلال شبكات وبرامج متعددة. واليوم جاءت مبادرات الشرطة المجتمعية للتنبيه على أهمية وسائل الاتصال المباشر القديمة أيضًا بين الناس ، وساهمت زيارتهم الترحيبية إلى المجالس بشكل كبير في كسر الحاجز ولعبت دور المجالس. في خدمة المجتمع ، وتحقيق تماسكه ، وتقديم المشورة والاستشارة بشأن احتياجات المجتمع.

المطلب الثالث حقوق اللاجئين:

اللاجئ هو شخص فر من بلده بسبب خطر الاضطهاد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. حيث وصلت الأخطار التي تهدد سلامتك وحياتك إلى النقطة التي يتعين عليك فيها اختيار الخروج والبحث عن الأمان خارج بلدك ، لأن حكومة بلدك غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية لك. اللاجئ له الحق في الحماية الدولية.

طالب اللجوء هو الشخص الذي غادر بلده لطلب الحماية من الاضطهاد والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في بلد آخر ، ولكن لم يتم الاعتراف به رسميًا كلاجئ وينتظر قرارًا بشأن طلبه. طلب اللجوء هو حق من حقوق الإنسان. هذا يعني أنه يجب أن يتمكن كل شخص من دخول بلد آخر لتقديم طلب اللجوء.

بدأت عملية تطوير مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التي تهدف إلى حماية اللاجئين في النصف الأول من القرن العشرين في ظل عصبة الأمم ، الهيئة الدولية التي سبقت الأمم المتحدة ، وبلغت ذروتها في 25 يوليو 1951 ، عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وضع اللاجئ بموجب الاتفاقية الخاصة.

تحدد الاتفاقية بوضوح من هو اللاجئ ، ونوع الحماية القانونية وغيرها من المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصلوا عليها من الأطراف الوطنية التي وقعت على هذه الوثيقة. وهي تحدد ، على قدم المساواة ، التزامات اللاجئ تجاه الحكومات المضيئة ، وكذلك فئات معينة من الناس ، مثل الإرهابيين غير المؤهلين للحصول على وضع اللاجئ.

قبل أشهر من الموافقة على هذه الاتفاقية ، بدأ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عمله في 1 يناير 1951 ، وعلى مدى العقود الخمسة التالية ، ظلت هذه الاتفاقية أساس جهود المفوضية لتقديم المساعدة والحماية لما يقدر بنحو 50 مليون. اللاجئين. .

اقتصرت هذه الأداة الأولى في المقام الأول على توفير الحماية للاجئين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية ، لكن بروتوكول عام 1967 وسع نطاق تفويض اللجنة بشكل كبير بعد انتشار مشكلة النزوح إلى أجزاء مختلفة من العالم. كما ألهمت الاتفاقية الأصلية العديد من الصكوك الإقليمية ، مثل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 وإعلان قرطاجنة لعام 1984 بشأن اللاجئين من أمريكا اللاتينية.

ووقع ما مجموعه 139 دولة على أحد صكوك الأمم المتحدة أو كليهما. ومع ذلك ، مع التغيير في نمط الهجرة في جميع أنحاء العالم ، ومع عدد الأشخاص الذين ينتقلون من مكان إلى آخر ، وتغير جذري ، في السنوات الأخيرة ، نشأت شكوك حول ملاءمة اتفاقية عام 1951 مع الألفية الجديدة ، وخاصة في أوروبا. الذي يعتبر -بما فيه متناقض- مكان ولادته.

تساعد المفوضية حالياً أكثر من 22 مليون شخص ، ولا تزال هذه الاتفاقية ، التي أثبتت قدرتها على الصمود بشكل ملحوظ في الأوقات المتغيرة بسرعة ، حجر الزاوية في ولاية الحماية للمفوضية. فيما يلي بعض الأسئلة الأكثر شيوعاً حول الاتفاقية.

كانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية دولية حقيقية تتناول الجوانب الأساسية لحياة اللاجئين. يصف مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تكون على الأقل معادلة للحريات التي يتمتع بها المواطنون الأجانب في بلد ما ، وفي كثير من الحالات ، تُمنح لمواطني ذلك البلد. تقرر هذه الاتفاقية بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين والحاجة إلى التعاون الدولي ، بما في ذلك تقاسم الأعباء بين الدول ، لمعالجة المشكلة.

الذين لا تشملهم هذه الاتفاقية:

الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد السلام أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم خطيرة غير سياسية خارج بلد اللجوء.

هل يمكن أن يكون الجندي لاجئاً؟

اللاجئ مدني. لا يمكن اعتبار الشخص الذي يستمر في المشاركة في الأنشطة العسكرية للحصول على حق اللجوء. هل يمكن للدول غير الأطراف في الاتفاقية أن ترفض قبول اللاجئين الذين يرغبون في ذلك؟ تلتزم جميع البلدان ، بما في ذلك تلك التي لم توقع على الاتفاقية ، باحترام معايير الحماية التي تشكل جزءاً من الاتفاقية. قانون عالمي عام. على سبيل المثال ، لا ينبغي إعادة أي لاجئ إلى منطقة تكون فيها حياته أو حريته مهددة.

المطلب الرابع الخدمات الشرطة الجماهيرية من منظور حقوق الإنسان.

وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ منظومة حقوق الإنسان في الوزارة وفق الدستور والقانون والمواثيق والمعاهدات الدولية ، والتواصل مع الجمهور من كافة فئات المواطنين والمنظمات والمؤسسات - المسجلة وفق القانون - العمل في هذا المجال.

تعزيز أطر التواصل الاجتماعي بين قطاعات الوزارة ومؤسسات الدولة وكافة الرموز الوطنية وحقوق الإنسان والإعلام والقوى السياسية ورجال الدين الإسلامي والمسيحي ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات لتشكيل شبكة علاقات إيجابية وفعالة معهم. . وفي هذا الإطار ، تم توقيع العديد من بروتوكولات التعاون بين الوزارة الممثلة في قطاع الحقوق ، ومجلس حقوق الإنسان ، وكل من المجالس القومية "الحقوق الإنسان والمرأة والطفولة والأمومة وأصحاب الهمم" والاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية و المؤسسات والاتحادات النوعية لرابطات الصم وضعاف السمع.

تقوية العلاقة بين جميع المواطنين لتفعيل الدور الاجتماعي للشرطة وأفرادها ، وكذلك الأنشطة الاجتماعية. الفعاليات الوطنية - زيارة الجامعات التربوية والدينية والثقافية والمشاركة في أنشطتها - زيارة المستشفيات والمعاهد الطبية - عقد الندوات والمؤتمرات ذات الصلة.

عقد الدورات التدريبية وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل لموظفي الوزارة ، بالتنسيق مع الجهات المختصة بالوزارة ، لترسيخ نشر ثقافة حقوق الإنسان.

التنسيق مع الأجهزة الأمنية لمراقبة عمل لجان المصالحة في كافة الاتجاهات الأمنية من أجل المساعدة في احتواء الخصومات - لتلافي أي تداعيات على الأمن - بهدف استقرار الأمن والهدوء في جميع أنحاء البلاد.

دعم أطر التواصل مع المجتمع الداخلي ، وخاصة بين القيادات الشرطة وجميع موظفي الوزارة ، لدعم قيم الولاء والانتماء داخل الجهاز.

رصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان قد تحدث على مواقع الشرطة لمعرفة أسبابها ودوافعها ، ومناقشة سبل القضاء عليها ومعالجتها ، والإعلان عن نتائج تقصي الحقائق من خلال القطاع الإعلامي.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان.

نظرًا لأن البيانات المتعلقة بنا تزداد يومًا بعد يوم ، لأننا نعيش حياتنا اليومية ، فمن الضروري اعتبار حماية البيانات قضية من قضايا حقوق الإنسان وليس مجرد قضية. يجب الحفاظ على سرية الاتصالات والبيانات في العصر الرقمي. مما يعني أن الحفاظ على إخفاء الهوية أصبح مشكلة ، أكثر صعوبة من ذي قبل. الشبكة

الدولية لمنظمات الحريات المدنية يتعرض جميع الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمعات السكان الأصليين والأشخاص من مختلف الأعراق والأقليات الدينية والجماعات العرقية والإثنية لهذه التأثيرات المتزايدة على الخصوصية.

أثار تقرير صادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مخاوف مماثلة بشأن ظهور تقنيات عالية التأثير كثيفة البيانات مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. يقر تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن التقدم التقني ينطوي على مخاطر كبيرة على كرامة الإنسان واستقلاله وخصوصيته وممارسة حقوق الإنسان بشكل عام إن لم يكن كذلك. تتم إدارتها بعناية ووفقاً للتقرير المعنون الحق في الخصوصية في العصر الرقمي ، خلقت التقنيات كثيفة البيانات تحديات قوية وغير مسبقة للحق في الخصوصية.

يشير التقرير إلى اتجاه مقلق يتمثل في المزيد والمزيد من بصمات أصابع الأشخاص المتعلقة بالمليارات التي يتم جمعها من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصية ، والهواتف الذكية ، والساعات الذكية ، وأجهزة تتبع اللياقة البدنية ، وغيرها من الأجهزة القابلة للارتداء التي نتركها وراءنا.

من بين المخاوف التي تناولها التقرير هو أن "الشركات والدول لا تزال تشارك وتجمع البيانات الشخصية من مصادر وقواعد بيانات مختلفة ، مع مساحة رئيسية لوسطاء البيانات. نتيجة لذلك ، يجد الناس أنفسهم في موقف ضعيف ، حيث يبدو من المستحيل تقريباً تتبع من يقف وراءه. "تحتفظ بأي نوع من المعلومات عنها ، ناهيك عن التحكم في الطرق العديدة التي يمكن من خلالها استخدام المعلومات.

علاوة على ذلك ، تم إدراج الافتقار الحالي للشفافية من قبل الشركات والحكومات فيما يتعلق باستخدام البيانات الشخصية كمسألة مثيرة للقلق. ويشير التقرير إلى أن المراقبة العامة والاعتراض السري للاتصالات لا يزالان مصدر قلق. ويشير إلى أن هناك طرقاً متعددة تراقب بها الشركات والحكومات الناس ، من الاعتراض العام إلى اختراق أجهزة المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم.

وفي حديثها عن التحديات ، قالت بيجي هيكس ، المديرية الأولى لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "من أهم الأشياء التي نحتاج إلى القيام بها هو تحقيق توازن حقيقي بين التأكد من حماية البيانات. منظم للخصوصية ولا يمكن إيقاف الكلام وحرية التعبير.

يقدم تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مجموعة من التوصيات السياسية لكل من البلدان والشركات.

يوصي التقرير الدول بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها باحترام الحق في الخصوصية ، فضلاً عن واجبها في حماية هذا الحق ، بما في ذلك ما يتعلق بانتهاكات الشركات. أما بالنسبة للشركات ، فيجب عليها احترام الحق في الخصوصية (مثل أي حق آخر من حقوق الإنسان) ، ولهذا ، يجب عليهم اتخاذ سلسلة من التدابير الرئيسية على النحو المنصوص عليه في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ، الإطار الدولي الذي يحدد مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان. كما يدعو التقرير إلى تقديم تعويضات فعالة لضحايا انتهاكات الخصوصية أو الانتهاكات من قبل الدول و / أو الشركات.

وأن مستقبل الديمقراطية مرتبط بشكل كامل بمستقبل الذكاء الاصطناعي ، لذا فإن الطريقة التي يتعامل بها الفاعلون الدوليون والوطنيون والجهات الفاعلة الفردية مع تطورات وسياسات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ستؤثر على المدى الذي يقيد فيه الذكاء الاصطناعي الحريات المدنية أو يعززها . نسمع عن الوعد بأن "الذكاء الاصطناعي سيعمل للأفضل" ، لكن الذكاء الاصطناعي اليوم يستخدم بشكل متزايد لتقييد الحريات المدنية من خلال تقييد حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات وتكوين الجمعيات.

الصين ، على سبيل المثال ، تقيّد حرية التعبير باستخدام الذكاء الاصطناعي للبحث عن منشورات ومواقع التواصل الاجتماعي التي تدعم حركة وحظرها. أيضًا ، في العديد من البلدان ، بما في ذلك قطر والكويت ، يتم استخدام تطبيق الذكاء الاصطناعي للعثور على المحتوى المتعلق بالمثلثين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية.

دور الاجهزة الامنية في حماية ضحايا الجريمة :

كتبت دولة الإمارات صفحات رائعة لمساعدة ضحايا الجريمة ، وخاصة الاتجار بالبشر ، حيث وفرت الحكومة مراكز إيواء ودعم نفسي لهؤلاء الضحايا ، والتي بالتنسيق مع الحكومات والجمعيات الأخرى ذات النفع العام ، توفر جميع الوسائل اللازمة لذلك. الحماية والرعاية الصحية والنفسية والقانونية للضحية أثناء النظر في قضيته ، ثم يتم ضمان عودته إلى بلده الأصلي من قبل الدولة ، في إطار برنامج الاهتمام بضحايا الجريمة.

إنجازات دولة الإمارات في رعاية ضحايا الجريمة ، حيث بذلت الشرطة الإماراتية جهوداً مضنية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ، لا سيما تلك المتعلقة بالحفاظ على ثقة الجمهور من خلال دعم الضحايا ، وتجسدت في شكل جهود إدارية وميدانية لمساعدة هؤلاء الضحايا .

حيث تم إطلاق جائزة خاصة تعنى بدعم الضحايا في مراكزهم وأقسامهم وضرورة تعليم حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كليات الشرطة ضمن دورات علوم الشرطة ، وذلك بهدف الاطلاع على حجم المعرفة بالجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان . ، وضمان المعرفة الكاملة والاستفادة من تحقيقات المنظمات الأمنية الدولية في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

هناك حاجة إلى الحماية القضائية في جميع المراحل ، فيما يتعلق بالمعاملة الجيدة للضحايا واحترامهم ، وكذلك التأكيد على ضرورة قيام قوات الشرطة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على خصوصية ضحايا الجرائم وتشجيع إنشاء مؤسسات مدنية. المجتمع. الجمعيات التي تهتم برعاية ودعم ضحايا الجريمة من خلال السماح لهم بالمشاركة في بعض الأنشطة الإنسانية وتزويدهم بالدعم المادي الذي يتيح لهم القيام بعملهم.

من واجبات ضباط الشرطة حماية الناس من الجريمة ودعم الضحايا ، لا سيما من خلال إعلان حقوقهم وواجباتهم عندما يكونون ضحايا للجريمة.

والتعرف على مشاكل وشواغل ضحايا الجريمة مع معالجتها وفق خطط مدروسة جيداً للحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته ومنع ظهور العوامل والظروف الإجرامية وتوافرها مرة أخرى لحماية أنفسهم من أخطارها. قبل حدوثها في خطوة يمكن اعتبارها متوازنة بين المعتدي والضحية.

بيان بوسائل الشرطة الحديثة في مجال منع الجريمة ، بما في ذلك التحسين المستمر للأداء والخدمات التي تقدمها الشرطة ، وتعزيز التواصل مع الجمهور حول العمل الشرطي ، وتوعية المجتمع بأساليب وأساليب الجريمة. ومحاولة التوفيق بين الخصوم ودياً ، وبقظة الأشخاص المعرضين للخطر الجنائي ، لأن ذلك يمنع وقوع الجريمة بالآخرين وبوسائل أخرى. كما تطرق إلى دور المجتمع في مؤسساته المدنية إلى جانب الشرطة ، ومسؤولياته الكبيرة تجاه الناس لحمايتهم من الجريمة والانحراف ، وحماية أفراد المجتمع من الفقر والجهل ، داعياً إلى التماسك الأسري ، وتعزيز الروابط الاجتماعية. والرفقة الصالحة للولاد.

الخاتمة

بعد ما انتهيت من كتابة هذا الموضوع لا أستطيع أن أقول إلا أنني قد عرضت وجه نظري، ووضحت أفكار المتواضعة في هذا الموضوع العميق الممتاز الذي يتحدث عن حقوق الإنسان التي تقوم بانعكاس حد قليل من المعايير المناسبة لكي يقوم الإنسان بالعيش بكرامة و لأنها تقوم بمنح الأشخاص حرية اختيار الطريقة المناسبة للعيش وطرق التعبير عن أنفسهم وأي نوع من الحكومة يرغبون في دعمها والكثير غيرها من الأشياء الأخرى وتقوم حقوق الإنسان بضمان أن الوسائل المناسبة لكي تقوم بتلبية احتياجات الأشخاص الأساسية مثل السكن والغذاء والتعليم. والتي تضمن لهم الحرية والحياة والأمن والمساواة وتقوم حقوق الإنسان بحماية الناس من المعاملة السيئة التي تكون من ناحية الأشخاص التقوية. كما تجعل شعار الخاص بمنظمة حقوق الإنسان للأمم المتحدة. فإن واجب هذه المنظمة هو أن تتأكد من أن الفرد سوف يقدر على التقدم والتطوير. وأيضا استخدامات الصفات الإنسانية بصورة متكاملة مثل الموهبة والذكاء والضمير حتى تصل إلى حالة من التراضي الذاتي وفي النهاية ما أنا إلا بشر قد أخطئ وقد أصيب، فإن كان هناك توفيق فيه فمن الله و إن كان هناك تقصير فمن نفسي و من الشيطان وأتمنى من الله أن ينال رضا أساتذتي الأجلاء فإنني مهما كتبت ما هو الا قطرة في علمهم الفياض ولعل أن تكون هناك دروس مستفادة من كتابة هذا الموضوع.

النتائج :

بعد استعراض لمشكلة حقوق الإنسان وضمان الأمن البشري توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

- 1- عدم التوازن بين حق الإنسان في التعبير والإضرار بالقيم والثوابت الدينية وانعكاساتها يشكل تهديداً واضحاً لشبكة أمان الإنسان ، وأن غياب السلامة البشرية للأفراد والجماعات يتسبب في انخفاض المستوى. الأمن القومي والسلم المدني والدولي.
- 2- اعتماده في السعي لتنفيذ مفهوم الأمن البشري ، من الضروري الاعتماد على طرق لتحقيق التوازن بين متطلبات الأداء الأمني الفعال دون المساس بحقوق الإنسان.
- 3- يتم التركيز على حقوق الإنسان واليعد القانوني في سياق السعي للتخفيف من حدة الفقر وضمان الكرامة المتأصلة للأفراد والجماعات في بعديها المتمثلين في التحرر من الخوف والخوف من الضرورة.
- 4 من خلال تطبيق آليات لتحقيق التناغم بين مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب واحترام حقوق الإنسان. يظهر في شيء أكثر من مجرد انخفاض في مستوى الدخل ، ولكن في مفهوم أكثر شمولاً لمختلف الاستبعاات وأشكال الحرمان المختلفة المتعلقة بالصحة أو التعليم أو المشاركة السياسية.
- 5- لا يزال هناك نقص في المعرفة والجهل بمكانة القانون ، وعدم تكريس آليات مختلفة لاعتماد مبادئ المسؤولية والمساءلة فيما يتعلق بمدى التزام أطراف المعاهدات بالتزامها بضمان التي تم ضمانها بشكل فعال لتمكين جميع الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي والحقوق الاقتصادية.
- 6- إن الاعتراف بأبعاد الكرامة الإنسانية واحترامها جهد ومتطلب ضروري وأساسي لن يتحقق إلا من خلال خلق وتوفير مجموعة من الشروط الأساسية التي تضمن التمكين الفعال والمتكامل وغير القابل للتجزئة.

التوصيات

بعد التوصل إلى عدة استنتاجات تتعلق بمشكلة البحث وحقوق الإنسان وأمن الإنسان نوصي بما يلي:

- 1 - من الضروري أن يكون هناك دور للمشاركة في العملية السياسية والأمنية ، وألا يتم تهميش فئة مهمة في المجتمع.
- 2- السعي إلى الاعتراف بأبعاد الكرامة الإنسانية واحترامها ، وإبلاغ كل من هم في حاجة أو يعانون من الفقر بأن لهم حقاً لا يمكن تقسيمه.
- 3- يجب أن تواجه الدول تحديات لتحقيق الرفاه الاجتماعي للإنسان وتحقيق جودة حياة الناس في المجتمع.

4- التركيز على الأمن البشري للأفراد والجماعات ، من أجل رفع مستوى الأمن القومي والسلم الأهلي والدولي.

6- ضرورة تكريس آليات وإجراءات قانونية مختلفة لتبني مبادئ المسؤولية والمساءلة للدول.

المصادر والمراجع

1- سرين محمد عبده، حقوق الإنسان: المفهوم و الخصائص و التصنيفات و المصادر، مصر: شبكة الألوكة، 2015.

2- مسعود شنان، حقوق الإنسان بين عالمية القيم و خصوصية الثقافات و علاقة ذلك بالعولمة. "مجلة الفكر"، العدد 08، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية.

3- د. محمد سليم العوا كتاب الحق فى التعبير دار الشرق للطباعة والنشر تاريخ النشر 2011

4- معتوق عبدالله الشريف حقوق الإنسان.. مفاهيم وآليات، جامعة نايف تاريخ النشر 2012

5- معجب بن معدي الحويقل حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية جامعة نايف تاريخ النشر 2013

6- حسين جميل حقوق الإنسان في الوطن العربي الناشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت _ لبنان

7- زهير بن جويعد الزبيدي الشرطة وحقوق الإنسان الناشر مكتبة جامعة عين شمس تاريخ 2015

8- محمد عبد الله محمد المر حقوق الإنسان والوظيفة الشرطية : قولا وعملا الطبعة الاولى

9- مخلد ارخيص الطراونة الوسيط في حقوق الإنسان دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع

10- محمد خليل محسن الديسي مبادئ حقوق الانسان دار الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع

11- الخدمة والحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني .. دليل لقوات الشرطة والأمن تاريخ النشر 25 مارس 2014

12- عدي محمد صالح حقوق الإنسان بين المواطن ورجل الأمن تاريخ النشر 31 أكتوبر 2020

13- محمود الطائي حقوق الإنسان الشخصية في ظل الإجراءات الأمنية للسلطة التنفيذية دراسة مقارنة تاريخ النشر 201

الفهرس

Contents

1	المقدمة
3	مشكلة البحث :
3	أهداف البحث :
3	أهمية البحث :
3	أولاً الأهمية العلمية :
4	حدود البحث
4	هيكل البحث
5	المبحث الأول حقوق الإنسان ودورها
5	المطلب الأول نبذة تعريفية عن حقوق الإنسان
6	أولاً: حقوق الإنسان في الحضارات القديمة:
6	ثانياً: حقوق الإنسان في الديانات السماوية:
7	خصائص حقوق الإنسان:
7	مصادر حقوق الإنسان:
	المطلب الثاني التوازن بين حق الإنسان في التعبير والمساس بالقيم والثوابت الدينية وانعكاساته على
8	الإستقرار الأمني.
9	الدفاع عن الثوابت الدينية وعدم المساس بها :
10	إنعكاس حرية التعبير على النظام الأمني :
11	المطلب الثالث حقوق الإنسان الرقمية:
11	حقوق الإنسان وشبكة الإنترنت:
11	<u>نطاق الحقوق الرقمية:</u>
11	وثيقة حقوق الإنترنت:
13	المطلب الرابع سبل تحقيق التوازن بين مقتضيات فعالية الأداء الأمني دون المساس بحقوق الإنسان.

Error! Bookmark not defined.

- 15 المبحث الثاني
- 15 المطلب الأول آليات تحقيق الموازنة بين مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب ومراعاة حقوق الإنسان. ...
- 16 الأساس التزام الدولة بمكافحة الإرهاب يرجع إلى مصدرين أساسيين، هما:
- 17 المطلب الثاني أبرز المبادرات المجتمعية والإنسانية لرجال الشرطة تعزيزاً لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان في العمل الأمني.
- 17 إنجازات الشرطة ومبادراتها المجتمعية في الإمارات:
- 19 المطلب الثالث حقوق اللاجئين:
- 20 الذين لا تشملهم هذه الاتفاقية:
- 21 المطلب الرابع الخدمات الشرطة الجماهيرية من منظور حقوق الإنسان.
- 21 تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان.
- 23 دور الأجهزة الأمنية في حماية ضحايا الجريمة :
- 24 الخاتمة
- 25 النتائج :
- 25 التوصيات
- 26 المصادر والمراجع:
- 27 الفهرس :